نزاع الغاز السعودي والكويتي مع إيران يختبر الانفراجة الأخيرة

قال موقع المونيتور إن الخلاف على حقل غاز الدرة في الخليج يؤثر على تحسن العلاقات بين السعودية وإيران، كما يُعَقِّد خطط تطوير الغاز في كلا البلدين وكذلك الكويت.

ويقع حقل الدرة — المعروفة باسم أراش في إيران — في الجزء الشمالي الغربي من الخليج قبالة ساحل الكويت. وتعتبر السعودية والكويت أن الحقل يقع في منطقتهما المحايدة (أو ما تُعرف بالمنطقة المقسومة)، لكن إيران تطالب بالجزء الشمالي من الحقل. ويعود النزاع إلى الستينيات وأدى إلى تأخير تطوير الحقل.

تصاعدت المشكلة مؤخرًا. ووقعت السعودية والكويت اتفاقية العام الماضي لتطوير حقل الدرة بشكل نهائي. ووصفت إيران الاتفاق بأنه "غير قانوني" ردًا على ذلك. وقالت شركة النفط الوطنية الإيرانية في أواخر يونيو إنها تستعد لبدء التنقيب في منطقة الدرة. وقالت الكويت يوم الاثنين إنها "ترفض" هذه الخطط. وجددت السعودية يوم الثلاثاء حقها في الحقل إلى جانب الكويت ودعت إيران للتفاوض ، بحسب وسائل إعلام رسمية.

ويلفت الموقع إلى أن الخلاف يأتي على خلفية اتفاق السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية في مارس في صفقة توسطت فيها الصين. وقطع الخصمان العلاقات في 2016.

ونقل الموقع عن كريستيان كوتس أولريشسن، الباحث في معهد بيكر بجامعة رايس، قوله إن الخلاف هو "اختبار" لتحسن العلاقات السعودية الإيرانية.

وأضاف: "كان الأمر دائمًا هو أن نقاط التوتر المحددة مثل هذا النزاع ستضع على المحك التحركات الأخيرة للمصالحة واستعادة العلاقات الدبلوماسية. وستكون الطريقة التي تُحل بها هذه المسألة مؤشرًا مبكرًا على عمق ومتانة التقارب بين إيران وجيرانها الخليجيين."

ويشير الموقع إلى أن نزاع الدرة يُظهر أن هناك قضايا مهمة لا تزال قائمة بين إيران والسعودية ، بحسب أولريشسن.

وقال "الخلاف هو تذكير بأن نقاط الخلاف المحددة لا تزال قضايا حية، ويبقى أن نرى كيف وإلى أي درجة قد تؤدي حقيقة وجود علاقات مباشرة الآن بين طهران والرياض إلى إحراز تقدم ملموس في هذه القضايا الخلافية، التي تحدت الحل في الماضي".

وقالت كريستين سميث ديوان، الباحثة في معهد دول الخليج العربي في واشنطن، إن نزاع الدرة يمكن أن يُمَكّن الخليج من إظهار كيف يمكن أن يكون التحسن في العلاقات الإقليمية مفيداً.

وأضافت: "على الرغم من صعوبة ذلك، إلا أنه قد يكون فرصة لإثبات كيف يمكن أن تؤدي الاتصالات المحسّنة بين دول الخليج المجاورة إلى منافع متبادلة".